

أكبر الدول المستفيدة مصر والمغرب واليمن وسورية

الصندوق العربي: 6.18 مليارات دينار قروض 459 مشروعاً

وبلغ نصيب مشاريع القطاعات الانتاجية من المجموع التراكمي للقروض حوالي 22.5 % بقيمة اجمالية 1390.3 مليون د.ك، منها 997.8 مليون د.ك، لمشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية، وحوالي 392.5 مليون د.ك. لمشاريع الصناعة والتعدين.

كما بلغ نصيب مشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية 8.2 % من اجمالي قيمة القروض، بقيمة اجمالية 506.5 ملايين د.ك، ساهمت في تمويل مشاريع في مجالات التعليم والصحة والاسكان والتنمية الاجتماعية.

وبلغ نصيب المشاريع الطارئة حوالي 2.5 % من القيمة التراكمية للقروض. وبالإضافة الى تمويل العناصر الأساسية للمشاريع، ساهمت قروض الصندوق في توفير الدعم المؤسسي والتدريب لغالبية المؤسسات المعنية بتلك المشاريع مما عزز من كفاءة أدائها.

ويتضمن كذلك النشاط التراكمي للصندوق 9 قروض للقطاع الخاص، بقيمة اجمالية 30.8 مليون د.ك، ساهمت في تمويل 7 مشاريع في البحرين واليمن وموريتانيا والسودان، تنوعت مجالاتها بين الخدمات الصحية، والسياحة، ونتاج الحديد والصلب والزجاج والاسمنت، وصوامع ومطاحن الغلال، وتمويل عمليات الأيجار المالي للمشروعات والمنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة الى القروض التي قدمها الصندوق للقطاع الخاص، فقد ساهم الصندوق في رأسمال 4 شركات خاصة، هي شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية بالسعودية، وشركة العبوات الزجاجية في مصر، وشركة المكلا للحديد والصلب المحدودة في اليمن، وشركة السلام لانتاج الاسمنت المحدود بالسودان.

المشاريع العربية المشتركة

قدم الصندوق، منذ بدء نشاطه وحتى نهاية عام 2008 نحو 65 قرضاً، بقيمة اجمالية 322.1 مليون د.ك، أسهمت في تمويل 29 مشروعاً عربياً مشتركاً تهدف الى دعم الجهود العربية المشتركة وبناء الهياكل الأساسية وتقوية وسائل الاتصال والترابط فيما بين الدول العربية، وشملت مجالات الاتصالات والربط الكهربائي والغاز الطبيعي والطرق الدولية. وقد بلغ اجمالي السحوبات من هذه القروض حتى نهاية عام 2008 حوالي 273.7 مليون د.ك، أي حوالي 95.1 % من صافي قيمتها.



● عبداللطيف الحمد

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي، منذ بدء نشاطه وحتى نهاية عام 2008 نحو 536 قرضاً، بلغت قيمتها الاجمالية 6184.5 مليون د.ك، ساهمت في تمويل 459 مشروعاً، واستفادت منها 17 دولة عربية، وبلغت نسبة اجمالي قيمة القروض الى اجمالي تكاليف هذه المشروعات حوالي 27.0 %.

بلغ نصيب مشروعات قطاعات البنى الأساسية من المجموع التراكمي لقروض الصندوق خلال الفترة 1974 - 2008 حوالي 4132.9 مليون د.ك، أي حوالي 66.8 % من اجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال تلك الفترة، منها حوالي 1934.8 مليون د.ك. لمشاريع الطاقة والكهرباء، وحوالي 1522.9 مليون د.ك. لمشاريع النقل والاتصالات، وحوالي 675.2 مليون د.ك. لمشاريع المياه والصرف الصحي.

90 بليون دولار قيمة تمويل المشروعات في الدول العربية

عبد اللطيف الحمد: الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتبع من منطقتنا العربية

من الخارج، منوها بالجهود التي اتخذتها الدول العربية في التعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الدول العربية، وإن كان قد دعا إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين والاحتكاك بهم والتواصل معهم، والاستفادة منهم بما يخدم مصالحنا نحن.

وطالب المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بضرورة أن تكون القرارات الصادرة عن القمم العربية على مستوى هذه القمم، وأن تتعدى ذلك للوصول إلى مستوى المواطن العربي العادي والفلاح لكي تحقق الاستفادة.

وأشار إلى أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قدر 90 بليون دولار لتمويل المشاريع العربية، وأكد مجدداً «نحن في الصندوق نرفض تحديد الأولويات، ونقول للدول حدي أولوياتك ومصالحك».

وأكد الحمد أهمية الدور الذي ينبغي أن يقوم به القطاع الخاص في تفعيل وتعزيز عملية التنمية في العالم العربي، وقال: «مطلوب من القطاع الخاص المزيد في هذا الإطار، موضحاً أن دعوة القطاع الخاص للعب دور أكبر في عملية التنمية لا تعني أن عدم دعوة القطاع العام» مؤكداً أن القطاعين العام والخاص مكملان لبعضهما البعض، وأنهما لا ينفصلان أبداً.

موضحاً أن الصندوق العربي يقوم بتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالصندوق.

وشدد الحمد على ضرورة الاهتمام ببناء الإنسان العربي وتأهيله جيداً لمواكبة مستجدات العصر، وأن أساس أي تنمية أو تطوير في أي مجتمع من المجتمعات الإنسان، فمن دونه لا يمكن إنجاز أي شيء.

كما أكد حتمية الاستفادة من البحث العلمي، منتقداً في هذا السياق حجم الإنفاق على البحث العلمي في عالمنا العربي، مشيراً إلى أن نسبة الإنفاق لا تذكر بالمرة مقارنة بالدول الأوروبية، داعياً إلى توفير التمويل اللازم والكافي للبحث العلمي،

واعتبر الحمد إن مشكلة أزمة الطاقة في عالمنا العربي انعكاساً لشح الإنفاق على البحث العلمي،

نظم المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالقاهرة محاضرة بعنوان (تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون) حاضر فيها المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف يوسف الحمد الذي أكد فيها أهمية تعزيز وتدعيم الاستثمار البيئي العربي خاصة في مجال البنية التحتية والتنمية،

ونوه الحمد بالمشاريع التي قام الصندوق العربي بالمساهمة في تنفيذها في العديد من الدول العربية،

وأوضح الحمد أن استراتيجية الصندوق تقوم أيضاً على دعم البحوث الزراعية وتطويرها والمساهمة في بناء الطرق المؤدية إلى الأراضي الزراعية وتعبئتها بما يسهل في عملية نقل الحاصلات الزراعية إلى المراكز الرئيسية تمهيداً لدخول مرحلة التصنيع أو تصديرها.

وأكد الحمد قدرة الصندوق على توفير التمويل الكافي لمشاريع التنمية في العالم العربي، إلا أنه اعتبر أن ما ينقصنا هو السياسات السليمة التي تساعدنا على سرعة تنفيذ هذه المشاريع للنهوض بعملية التنمية في العالم العربي والارتقاء بالإنسان العربي.

وأشار إلى أن تأثير الأزمة المالية على العالم العربي كان محدوداً، وعلل ذلك بأن نسبة مساهمة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي ضئيلة جداً.

ودعا الحمد إلى العمل بسرعة على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار بين الدول العربية، وإقرار ما وصفها بالسياسات السليمة اللازمة لذلك،

وأوضح الحمد أن سياسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لا تقوم على فرض مشاريع معينة على الدول العربية أو الاستثمار في مجالات معينة، أو أن يطالب الصندوق بوضع مشاريع معينة في صدر أولويات الدول العربية، مؤكداً أن سياسة الصندوق تقوم على أن الدول العربية هي التي تحدد أولوياتها وبعدها يقوم الصندوق بالمساهمة، حيث ان الصندوق لا يفرض رأياً على الدول في الاستثمار في مشاريع ما.

وشدد الحمد على ضرورة أن تتبع الإصلاحات الاقتصادية في منطقتنا العربية منا نحن لا أن تفرض علينا إصلاحات أو تعديلات اقتصادية

58 مليون دولار لبناء سد في المغرب

15 مليون دينار من الصندوق العربي لمحطة كهرباء «برغنوش» بتونس

كهرباء «برغنوش» بتونس

مشروعات تنموية في تونس بقيمة بلغت نحو 542 مليون دينار كويتي ما يعادل (1.8 مليار دولار امريكي).

أعلنت وزارة المال المغربية أنها حصلت على قرض بقيمة 450 مليون درهم (58.41 مليون دولار) من «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» لتمويل مشروع بناء سد في إقليم خنيفرة.

يعمل بالغاز الطبيعي إلى محطة الكهرباء القائمة بـغنوش.

وأوضح ان المشروع يتضمن توريد وتركيب توربينات غازية وبخارية ومولداً ومحولات ونظماً للحماية والتحكم إضافة الى الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والتجهيزات وكافة ملحقات المشروع وقطع الغيار. يذكر أن الصندوق العربي ساهم في تمويل

وقع الصندوق العربي مع تونس اتفاقية قرض بقيمة 15 مليون دينار كويتي (ما يعادل 51 مليون دولار) للمساهمة في تمويل مشروع محطة غنوش الكهربائية.

وقال الصندوق إن المشروع يهدف إلى الاسهام بتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في تونس من خلال زيادة قدرة التوليد في جنوبي البلاد عن طريق اضافة وحدة توليد بالدورة المركبة

لتعزيز الصناعة المالية الإسلامية عالمياً

«الإسلامي للتنمية» يطلق مبادرة إنشاء بنك استثماري إسلامي عالمي



• أحمد محمد علي

الرياض - أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن إطلاق مبادرة لإنشاء بنك استثماري إسلامي عالمي لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها عالمياً وإدارة السيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وقال رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي في بيان صحفي إن من أهداف إطلاق البنك الجديد تسهيل إنشاء سوق بينية مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة والعمل على المساهمة في تمويل الاستثمارات الكبيرة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وابتكار الحلول المناسبة لإدارة السيولة.

وأوضح الدكتور أحمد علي أنه تم جمع مساهمات أولية عبارة عن مبلغ 250 مليون دولار أميركي من رأسمال البنك المقترح والذي من المقرر أن يكون رأسماله المبدئي مليار دولار أميركي. ويتوقع أن يسهم هذا البنك بعد تأسيسه بفاعلية في دعم الصناعة المالية الإسلامية حيث تستطيع الإسهام بصور أكبر في النشاط الإنمائي كما سيقوم البنك بتسهيل نمو وانتشار صناعة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق تأهيل الكوادر اللازمة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي إضافة إلى إيجاد بعض الحلول الإسلامية لمشاكل إدارة السيولة.

«الإسلامي» لتأسيس شركة لإنشاء مصارف إسلامية في أفريقيا

الجدوى الاقتصادية وهي في طور عرضها على المستثمرين الذين أبدى عدد منهم رغبة في الدخول في تأسيس الشركة، والتي من أهم أهدافها تمويل المواطنين في شراء المساكن.

كما أعلنت المؤسسة عن إنشاء صندوق عالمي للإسكان الميسر برأسمال يقدر بـ 1.8 مليار ريال (500 مليون دولار)، يقوم بالاستثمار في شركات التطوير العقاري ويعمل على جلب المستثمرين لها لتوفير وحدات سكنية بأسعار ميسرة.

ويبلغ إجمالي حجم عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ تأسيسها قبل تسع سنوات تقريبا مليار و800 مليون دولار أميركي.

وتعد المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مؤسسة مالية متعددة الأطراف، تم إنشاؤها من طرف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الرابع والعشرين الذي عقد في (نوفمبر) 1999م في مدينة جدة لتكون نافذة القطاع الخاص لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويتشكل هيكل المساهمين في رأسمالها من البنك الإسلامي للتنمية، و 45 دولة عضواً، وخمس مؤسسات مالية من الدول الأعضاء.

للتدريب على الصيرفة الإسلامية، مشيراً إلى أن الشركة كيان أسست بالفعل وقامت المؤسسة بمخاطبة البنوك المركزية في هذا الشأن متوقفاً إنهاء كافة الإجراءات الشهر المقبل.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أنهم يعملون حالياً على جمع رؤوس الأموال والمساهمات الداخلة في إنشاء الشركة الجديدة، مبيناً أن هناك حديثاً يجري مع البنك الإسلامي للتنمية ليكون مساهماً في الشركة، إضافة إلى عدد من البنوك الإسلامية من ضمنها أحد البنوك التركية الذي سيكون المسؤول عن الدعم الفني، فيما ستغطي المؤسسة وبقية الشركاء الدعم المالي.

ولفت خالد العبودي إلى أن المؤسسة حالياً تملك أسهماً في عدد من البنوك الإفريقية في كل من السنغال، النيجر، وغينيا، كما أنهم حصلوا أخيراً على رخصة لإنشاء بنك إسلامي في موريتانيا والذي سينضوي تحت نشاط الشركة القابضة الجديدة (شركة تمويل إفريقية).

وكانت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قد أعلنت مطلع الشهر الحالي عن إنشاء شركة التمويل العقاري برأسمال مليار ريال، مبيّنة أنه تم الانتهاء من دراسة

تعتزم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إنشاء شركة قابضة لإنشاء عدد من البنوك الإسلامية في عدد من الدول الإفريقية، بمساهمة من البنك الإسلامي للتنمية وبعض البنوك الإسلامية الأخرى، من ضمنها أحد البنوك التركية.

قال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خالد بن محمد العبودي إن إنشاء الشركة القابضة الجديدة سيكون عن طريق شراء مجموعة من الأسهم التابعة في الأصل للمؤسسة في بعض البنوك الإسلامية في القارة الإفريقية ومن ثم السعي لتملك هذه البنوك بالكامل.

وأضاف: «بعد أن نتملك هذه البنوك الإسلامية سنسعى لإنشاء عدد آخر من البنوك، كما هو معلوم أن إفريقيا في الوقت الراهن تفتقر للحضور الجيد للبنوك الإسلامية ولم تتم بشكل جيد فيها».

وأوضح العبودي أن الشركة ستكون تحت اسم «شركة تمويل إفريقيا» وستكون هي الداعم لهذه البنوك الإسلامية، كما ستقوم بإنشاء أكاديمية

460 الف دولار لاغاثة منكوبي الفيضانات في بوركينا فاسو

منتدى واغادوغو: دعم واشادة بجهود «الإسلامي» لتنمية أفريقيا



● منكوبي الفيضانات في بوركينا فاسو

وأوضح أن مجموعة البنك قد قامت حتى تاريخه بترتيب تمويلات مشتركة لصالح البرنامج الخاص بتنمية أفريقيا تصل إلى نحو ملياري دولار أمريكي مع شركاء التنمية بما فيها البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي ومجموعة التنسيق إضافة إلى الدول المستقبلية لتلك التمويلات. داعيا إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين شركاء التنمية من أجل إنجاح جهود محاربة الفقر في أفريقيا.

يذكر أنه على هامش المنتدى تم توقيع اتفاقية شراكة بين بنك غرب أفريقيا للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية بهدف تعزيز مجالات التعاون والتنسيق بين البنكين لصالح جهود التنمية في القارة الأفريقية.

على صعيد آخر اعرب الرئيس البوركيني بلايزي كومباوري، لدى استقباله الدكتور أحمد محمد علي عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك من أجل تنمية أفريقيا، مؤكدا مواصلة دعم بوركينافسو لتلك الجهود.

يذكر ان الدكتور علي تفقد خلال الزيارة معسكر الإيواء المؤقت لضحايا الفيضانات التي نتجت عن الأمطار الغزيرة التي ضربت العاصمة واغادوغو مؤخرا، وشاهد آثار الدمار الذي خلفته تلك الفيضانات وما نتج عنها من أضرار وخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات والمرافق العامة.

وأعلن عن تقديم البنك الإسلامي للتنمية منحة بمبلغ 460 ألف دولار كمساعدة إنسانية عاجلة للمتضررين.

أكد المنتدى الوزاري الإقليمي لتنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية الخاص بتنمية أفريقيا والذي اختتم أعماله بالعاصمة واغادوغو في بوركينافاسو، مؤخرا عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ البرنامج، داعيا البنك لمواصلة تلك الجهود من خلال إستراتيجية تساعد الدول الأفريقية الأعضاء على التعامل مع ما يواجهها من تحديات اقتصادية جديدة ومتعددة.

وتم تنظيم المنتدى بدعوة من حكومة بوركينا فاسو بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، وحضره وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط من دول غرب أفريقيا، بجانب مؤسسات التمويل التنموي متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل التنموي الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والعديد من شركات القطاع الخاص بالمنطقة.

وقد خرج المنتدى الوزاري بسبع توصيات رئيسة بهدف مؤازرة جهود البنك الإسلامي للتنمية لتسريع خطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، تتضمن التركيز على العمل الجماعي المشترك من أجل إزالة العوائق أمام البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وحث البنك على تعبئة المزيد من الموارد من خلال التمويل المشترك والموارد العادية لدعم البرنامج، والتوصية بزيادة جهود البنك الخاصة بنشر مفاهيم التمويل الإسلامي، والطلب من مجموعة البنك ضرورة نشر المزيد من المعلومات للتعريف بالمؤسسات التابعة للمجموعة في مجالات تمويل مشاريع القطاع الخاص وتمويل التجارة وتأمين الاستثمار.

وكان رئيس وزراء بوركينافاسو تيرتيوس زونغو قد ترأس الجلسة الافتتاحية للمنتدى، حيث أشاد بجهود البنك الإسلامي للتنمية الرامية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء عموما وفي أفريقيا على وجه الخصوص. كما نوه بالتقدم الذي أحرزه البنك في تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا منذ انطلاخته عام 2008م.

ومن جانبه أكد رئيس المجموعة الدكتور أحمد محمد علي، في الكلمة التي ألقاها في المنتدى أن مجموعة البنك قد حققت ولله الحمد تقدما كبيرا في تطبيق البرنامج منذ انطلاخته قبل نحو (20) شهرا مشيرا إلى أن المجموعة قد اعتمدت خلال هذه الفترة تمويلات بمبلغ (1.5) مليار دولار لصالح دول أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، وأنه قد تم صرف نحو (700) مليون دولار أمريكي من ذلك المبلغ حتى تاريخه.

بحلول العام 2015 ونسبة 20%

د. علي يتوقع نجاح 34 دولة بالكومسيك زيادة في تجارتها البيئية

الخاصة بالأغذية الحلال، والتعليم المهني في الدول الأعضاء، والتعاون المالي بين الدول الأعضاء وتعزيز تدفق الاستثمارات فيما بينها، والتعاون مع القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وأزمة السوق المالية العالمية وانعكاساتها على البلدان الأعضاء، وتأثير أزمة الغذاء العالمية على اقتصادات الدول الأعضاء.

إلى ذلك قام الرئيس التركي والدكتور علي بتسليم جائزة البنك الإسلامي للتنمية للتضامن الإسلامي لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للعام الحالي 1430هـ (2009م) للفائز بها لهذا العام 2009 وهو مركز تطوير الصادرات بالجمهورية التركية، وقام باستلام الجائزة السيد ظفر كجالين، وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي. وهذه هي السنة الثانية التي يتم فيها منح هذه الجائزة التي استحدثها البنك العام الماضي بهدف تعزيز ورفع مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي التمويلات المعتمدة من البنك الإسلامي للتنمية لصالح الجمهورية التركية قد بلغ أكثر من مليار دولار أمريكي، شملت المساهمة في تمويل مشاريع إنمائية في قطاعات البنية التحتية والطاقة والتعليم والتجارة البيئية.

عام 2009م بعام التحديات متوقعا أن يشهد النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في البنك انخفاضا هذا العام يبلغ (1.2%)، بعد أن تراجع من (6.1%) عام 2007م) إلى (4.6% عام 2008م)، وازديادا في عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وفيما يتصل بالتعاون مع لجنة الكومسيك، أكد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية استعداد البنك لتفعيل برنامج مشترك مع الكومسيك للتعاون الاقتصادي الإقليمي عبر الحدود على غرار البرنامج الذي يتم تنفيذه حاليا بنجاح ملحوظ بين كل من تركيا وسورية. كما اقترح إيجاد برنامج مشترك لتبادل المنح الدراسية لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالات الاقتصاد والتجارة المالية إلى جانب برنامج للتدريب لصالح نخبة من الموظفين في حكومات الدول الأعضاء الأقل نموا للتدريب وبناء قدراتهم في الدول الأعضاء الأكثر نموا.

جدير بالذكر أن مجموعة البنك الإسلامي بوفد رفيع المستوى قدمت إلى اجتماع لجنة الكومسيك عددا من التقارير الهامة، ومن ضمنها تقرير عن تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، وخطة العمل الخاصة باستراتيجية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن، وتطور المواصفات

توقع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي أن تحقق 34 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي زيادة في تجارتها البيئية بنسبة 20% المستهدفة للتجارة بين الدول الأعضاء في البنك البالغ عددها (56) دولة، وذلك حسب برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) التي انعقدت في مدينة اسطنبول نوفمبر الماضي. وقد افتتح أعمال اللجنة الرئيس عبد الله غل، رئيس الجمهورية التركية، رئيس لجنة الكومسيك.

وأشار رئيس مجموعة البنك إلى أن حجم تمويل التجارة عبر برامج البنك الإسلامي للتنمية ونوافذه المختلفة قد ازداد ليبلغ حوالي (2.6) مليار دولار أمريكي خلال السنة المنصرمة 1429هـ (2008م) كما استأثر تمويل التجارة بين الدول الأعضاء عام 2008م بنسبة إجمالية قدرها (83%) وبزيادة عن نسبة العام 2007م التي بلغت حينها (77%).

وعلى صعيد الأزمة المالية والغذائية العالمية، وصف رئيس مجموعة البنك

بقيمة 50 ألف دولار .. للمساهمة في تنفيذ مركز الأعمال والتدريب

الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجلس الوحدة الاقتصادية وقعا بروتوكول تفاهم

التدريبية المناسبة لاحتياجات الدول العربية والإسلامية. ومن جانبه أشار المتحدث الرسمي باسم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المستشار محمود حمدي إلى أن المركز قام بتوقيع مذكرتي تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة ومعهد التخطيط العربي بالكويت لتقديم دعم مالي للمركز.



• د. وليد الوهيب

واستطرد حمدي قائلاً بأن المركز يقوم حالياً بالتفاهم مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO لتوقيع برنامج للدعم الفني. مشيراً إلى أن المركز لا يزال بحاجة إلى الدعم المادي وذلك للمساهمة في إيجاد أنسب السبل وأفضل الوسائل للمساهمة في تعزيز الجهود الرامية لانجاح دورة، خاصة في ظل المستجدات العالمية والاقليمية التي تتطلب جهوداً متزايدة في مجال التدريب والبحوث.



• د. أحمد جويلي

شهد مقر الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية توقيع مذكرة تفاهم بين الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية د. أحمد جويلي والرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة د. وليد الوهيب والتي بموجبها تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية دعماً مادياً وعينياً بقيمة 50 ألف

دولار لاستكمال وتوفير الأجهزة والمعدات والوسائل التقنية والمستلزمات التأثيثية والكوادر البشرية اللازمة لممارسة مركز التدريب التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لأعماله وتنفيذ برامج أنشطته.

وقد جرى توقيع مذكرة التفاهم بالقاهرة، حيث أوضح د. جويلي أن مركز التدريب الذي افتتح في 10 ديسمبر من عام 2006 يسعى لمعاونة الدول العربية في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تتوالى بشكل متسارع على الصعيد العالمي عن طريق إعداد الدورات

«أكساد» و«الإسلامي» بحثا الزراعة الحافظة

أجرى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) محادثات مع البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع نشر الزراعة الحافظة بالدول العربية المهمة بزراعة المحاصيل والحبوب والاستفادة من هذه الزراعة في زيادة الإنتاجية بمعدل 20 إلى 30 بالمئة. المشروع سينفذه مركز (أكساد) التابع لجامعة الدول العربية ومقره دمشق بالتعاون مع البنك الإسلامي والوكالة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) بهدف نشر هذه الزراعة وتوسيع مساحات إضافية من الأراضي المستثمرة بعد تأمين مختلف التجهيزات والأدوات اللازمة لهذا النمط من الزراعة الحديثة.

يذكر أن (أكساد) يقوم بنشر نظام الزراعة الحافظة في عدد من الدول العربية ومنها سوريا ولبنان والأردن كما يعمل على تنفيذ هذا النمط الزراعي في باقي الدول العربية. يذكر أيضاً أن الزراعة الحافظة تعد نظاماً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة حيث تقوم على ما يعرف بالجلد بمعنى عدم حراثة الأرض وتقليبها بحيث يتم التخفيف من نسبة التبخر والحفاظ على رطوبة الأرض وترك بقايا المحصول القديم على سطح التربة وبذلك يساهم هذا النظام في مكافحة التصحر والحد من تعرية التربة وانجرافها ويحفظها من التدهور إضافة إلى مساهمته في زيادة الإنتاج الزراعي وتخفيض تكاليف الإنتاج.



• رفيق صالح

البنك رتب تمويلات مشتركة بملياري دولار

1.5 مليار دولار تمويلات من «الإسلامية للتنمية» لدول أفريقية

والتعاون بين شركاء التنمية من أجل إنجاز جهود محاربة الفقر في أفريقيا.

وكان المؤتمر الإقليمي بشأن تطبيق البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا اختتم أعماله في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو، بعد أن استمرت أعماله يومين متتاليين.

وأوضح رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن البنك بصدد إنشاء آلية لتنمية المشروعات، لتقوم بتقديم التمويل اللازم لشركات القطاع الخاص في أفريقيا وبخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها في إعداد مستندات المشروعات القابلة للتمويل.

وأضاف أن البنك سيعمل أيضا من خلال شبكة البنوك الإسلامية في غرب أفريقيا على تقديم خطوط تمويل تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المنطقة في الحصول على التمويل اللازم.

اعتمد البنك الإسلامي للتنمية تمويلات بمبلغ 1.5 مليار دولار لصالح دول أفريقيا جنوب الصحراء وحدها.. صرف منها نحو 700 مليون دولار. وقال الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك، في كلمة ألقاها في المؤتمر الإقليمي بشأن تطبيق البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، الذي تم تنظيمه بدعوة من حكومة بوركينا فاسو، وبالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إن مجموعة البنك حققت تقدما كبيرا في تطبيق البرنامج منذ انطلاقتها قبل نحو 20 شهرا.

وأوضح أن مجموعة البنك رتبت تمويلات مشتركة لصالح البرنامج الخاص بتنمية أفريقيا تصل إلى نحو ملياري دولار مع شركاء التنمية بما فيهم البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، ومجموعة التنسيق، إضافة إلى الدول المستقبلية لتلك التمويلات.

وطالب رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمزيد من التنسيق

تأكيداً على أهمية العمل لتعويض المجتمعات المتأثرة بالأزمة المالية

«أجفند» كرم مكافئ الإعاقة البصرية

العمل في البوسنة والهرسك.

وفي الفرع الثالث الذي يُعنى بدور الحكومات في اعتماد حلول تقنية جديدة لتحسين الإنتاج الزراعي، فاز مشروع «العمالة الريفية»، ونفذته في الجزائر الإدارة العامة للغابات.

أما في الفرع الرابع الذي يُعنى بالمشروعات التي نفذها أفراد في مجال المبادرات الفردية لاستخدام تقنيات جديدة لزيادة المنتجات الزراعية لصغار المزارعين، فإن جائزة هذا الفرع حُجبت لعدم ارتقاء المشروعات المرشحة إلى معايير الجائزة. كما أقرت لجنة الجائزة موضوع «تنمية المجتمعات النائية والريفية من خلال تقنية المعلومات والاتصال لجائزة (أجفند) عام 2010».

وأقيم بهذه المناسبة احتفال كبير برعاية رئيس الجمهورية التركية عبد الله غل والأمير طلال بن عبد العزيز رئيس البرنامج، تم خلاله تسليم جائزة برنامج الخليج العربي العالمية للمشروعات التنموية الرائدة.

وقال الأمير طلال بن عبد العزيز في كلمة خلال الاحتفال، إن الجائزة التي تأسست عام 1999، هي داعم مادي ومعنوي لألية الشراكة التي يعتمدها «أجفند» في دعم التنمية البشرية عالميا دون تمييز بين دين أو عرق أو لون أو بلد، مؤكدا إمكانية زيادة هذا النوع من التنمية، ونشر مظلته على نطاق أوسع من خلال تحالفات متقدمة بين الشركاء والمناحين، شريطة أن يواكبها التزام من الدول النامية بتحقيق العدالة، واحترام إرادة شعوبها.

وأوضح الأمير طلال أن الجائزة خلال السنوات العشر الماضية تمكنت من طرح قضايا تنموية بالغة الأهمية بقراءة حاضرة التنمية الدولية، مشددا على أن البشرية في أشد الحاجة إلى المبادرات التي تجعل الحياة أكثر أمنا وسلاما، وتوظيفا راشدا للموارد.

أعلن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية «أجفند» المشروعات الفائزة بجائزته العالمية للمشروعات التنموية الرائدة في عامها الحادي عشر، وذلك بعد أن أقرتها لجنة الجائزة خلال الاجتماع الذي عُقد برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس «أجفند» في إسطنبول. وقد أقرت اللجنة فوز ثلاثة مشروعات من بين 39 مشروعا تم ترشيحها للجائزة في فروعها الثلاثة، من 33 دولة في أربع قارات.



• طلال بن عبد العزيز

وقد فاز مشروع «تحقيق الأزهار من خلال الري وتسويق إنتاج المزارع الصغيرة، بجائزة الفرع الأول، المخصصة لمشروعات المنظمات الدولية والإقليمية في مجال دور المنظمات الدولية في دعم البلدان النامية والبرامج والسياسات الوطنية لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد الحلول التقنية المبتكرة، وقد نفذته مؤسسة التنمية الدولية في كل من بنغلاديش والهند ونيبال وميانمار وفيتنام وإثيوبيا وزامبيا وزمبابوي ونيكاراغوا.

وفاز مشروع «إنشاء حاضنات زراعية، بجائزة الفرع الثاني، المخصصة للمشروعات التي نفذتها الجمعيات الأهلية في مجال جهود المنظمات غير الحكومية الرامية إلى دعم وتشجيع صغار المزارعين في المجتمعات المحلية الفقيرة على تطبيق تقنيات جديدة لزيادة المنتجات الزراعية، وقد نفذته مجموعة من رجال الأعمال وأرباب

بمبلغ 362 مليون دولار

الأفريقي للتنمية يمول مشروعات للبنى التحتية في القارة السمراء

48 مليون يورو لتحسين قطاع الكهرباء في تونس

الأشخاص والبضائع بين البلدين ودعم التبادل الاقتصادي بين سكان تلك المناطق.

وقدم البنك أيضا منحة بقيمة 47 مليون دولار لتمويل مشروع لدعم الأمن الغذائي في المنطقة الحدودية بين رواندا وبوراندي.

من جهة أخرى قال مسؤولون في تونس إن البنك الإفريقي للتنمية أقرض الشركة التونسية للكهرباء والغاز الحكومية 48 مليون يورو (71.5 مليون دولار) لتوسيع وتحسين أداء شبكات الكهرباء في البلاد.

وأضافوا أن القرض مخصص للتمويل الجزئي لمشروع تطهير وإعادة هيكلة شبكات توزيع الكهرباء الذي تقدر كلفته بحوالي 112 مليون دينار (87.247 مليون دولار).

ويهدف المشروع إلى توسيع وتحسين أداء شبكات توزيع الكهرباء في البلاد.

وسيتّم سداد القرض الذي يتمتع بضمان من الحكومة التونسية على مدى 20 عاما منها فترة سماح خمسة أعوام.

وأوضح المسؤولون أن البنك الإفريقي للتنمية ساهم في تمويل قطاع الكهرباء في تونس بنحو 500 مليون دينار.

أعلن البنك الإفريقي للتنمية عن موافقته على تمويل عدد من مشروعات البنى التحتية في كل من أوغندا والكونجو والكاميرون ورواندا وبوراندي وذلك بمنح وقروض تصل إلى أكثر من 362 مليون دولار.

ووافق البنك الإفريقي الذي يتخذ من تونس مقرا له على إقراض أوغندا 125.6 مليون دولار لمساعدة الحكومة هناك على تمويل مشروع يستهدف تطوير شبكة الطرقات في عدد من أقاليم البلاد. وذكر البيان أن هذا التمويل الجديد سيخصص لدعم جهود الحكومة الأوغندية الرامية إلى تطوير شبكة الطرقات في المناطق الريفية الواقعة غرب البلاد خاصة أقاليم كيروهورا وبياندا وكامونجي.

واعتبر البنك في بيانه أن المشروع الذي سيموله القرض يستهدف تحقيق الربط بين تلك الأقاليم لتسهيل حركة نقل الأفراد والسلع بما يساعد على تقليص حدة الفقر بين سكان الأقاليم المذكورة.

كما قرر البنك تمويل مشروع للربط الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق حدودية معزولة في شمال الكونجو وجنوب الكاميرون بقيمة 190 مليون دولار نصفها على شكل منحة. وقال البيان إن المشروع يرمي إلى تسهيل عملية تنقل

57 مليون دولار من إيغاد واوبك للتنمية 100 قرية سورية

تساهم الحكومة السورية بـ 20 مليون دولار. وقال مدير المشروع عصام دنون «إن المجموعات المستهدفة هي الأسر الفقيرة والشباب العاطل من العمل والنساء الريفيات في قرى محافظات حلب ودير الزور والرقّة»، لافتاً إلى أن المشروع يستهدف بشكل مباشر نحو 140 ألف نسمة، منهم 65 ألف امرأة، ويشكل غير مباشر 160 ألف نسمة، منهم 70 ألف امرأة. (سانا)

وأكد أن أهم مكونات المشروع هو تمكين المجتمع المحلي والعمل على النهوض بقدرات المجتمع وتفعيل دوره في إدارة العملية التنموية المستدامة ووضع الخطط التنموية للقرى المستهدفة وذلك من خلال بناء القدرات المجتمعية.

اختارت الحكومة السورية بعد دراسات معمقة نحو مئة قرية في شمال شرقي سورية تعد الأفقر في البلاد بهدف تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لأسرها. ويعد مشروع التنمية الريفية في محافظات حلب ودير الزور والرقّة التي تعرضت خلال السنوات الماضية إلى موجة جفاف هجرت أكثر من 300 ألف نسمة إلى مناطق داخلية جزءاً من برنامج اقتصادي متكامل وضعته الحكومة السورية لتنمية المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد.

وتصل كلفة المشروع إلى أكثر من 57 مليون دولار وسيمول عبر قرضين منخفضي الفائدة قيمتهما 20 مليون دولار من «الصندوق الدولي للتنمية الزراعية» (إيفاد) و17 مليون دولار من «صندوق أوبك للتنمية الدولية» (أفيد)، فيما

612 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل

محطة كهرباء في مصر

أعلن وزير الكهرباء والطاقة المصري حسن يونس، أن البنك الدولي يساهم في تمويل مشروع محطة توليد كهرباء شمال الجيزة، بنحو 3.4 بلايين جنيه مصري (612.6 مليون دولار)، مشيراً إلى أن المحطة تعمل بنظام الدورة المركبة بطاقة 750×2 ميغاوات، وأنها إحدى محطات خطة عامي 2012 - 2017، المزمع بدء تشغيلها خلال الربع الأول من عام 2013، على أن يشغل نظام الدورة المركبة مطلع عام 2014.

وأشار إلى اهتمام البنك الدولي بقطاع الكهرباء المصري، من خلال الإسهامات التي قدمها لمشاريع إنتاج الكهرباء ومد الشبكات، إضافة إلى دعمه مشاريع مكافحة التغير المناخي في إطار الاستثمار الأنظف للطاقة.

وأضاف أن البنك وافق من حيث المبدأ، على المساهمة في تمويل مشروع تفريغ القدرة المولدة من طاقة الرياح المخطط إنشاؤها على ساحل البحر الأحمر، في إطار دعمه مشاريع الطاقات المتجددة في مصر، حيث قدم منحة قيمتها 50 مليون دولار، للمساهمة في تنفيذ مشروع أول محطة شمسية حرارية في الكريمت طاقتها 140 ميغاوات، وأخرى لإعداد دفتر الشروط والمواصفات التي طرحت للمستثمرين في أول مناقصة عالمية لطلب الخبرة لإنشاء أول محطة تنتج 250 ميغاوات في مصر بنظام البناء والتشغيل والامتلاك (بي أو أو).

وأشار يونس إلى أن القطاع بدأ جهوده في تمويل مشاريع خطة عامي 2012 - 2017، بعد أن انتهى من تمويل خطة عامي 2007 - 2012، التي يبلغ إجمالي قدراتها نحو 9200 ميغاوات.



• حسن يونس

في التقرير السنوي للمساعدات الخارجية الانهائية لهصر عن العام 2007

فايزة أبو النجا تؤكد حرص مصر على أهمية دور شركائها في التنمية وتطلع إلى المزيد من التعاون

خاصة التعليم والتدريب المهني والفضي، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التأكيد على أن يأخذ القطاع الخاص دور الريادة في تنمية ذلك القطاع. هذا بالإضافة إلى استغلال الإمكانيات الكامنة والواعية في التعاون ورفع مستوى القدرات الإنتاجية القومية كوسيلة للتعامل مع الأزمات الدولية، بالإضافة إلى العمل بشكل وثيق مع شركاء مصر في التنمية ودعوتهم إلى توجيه مساعدات انمائية متوافقة مع أولويات التنمية القومية.

وأكدت الدكتورة فايزة أبو النجا حرصها على أهمية دور شركاء مصر في التنمية ليس فقط لدورهم في توفير التمويل للمكون الأجنبي لمشروعات هذه الصناعات ولكن أيضاً في تقديم الخبرات الفنية والصناعية.

وقالت أبو النجا أن مصر لا تزال تشجع زيادة حجم مبادلة الديون كأحد السبل الفعالة والمبتكرة لتمويل الأنشطة الانمائية من حيث المنافع المشتركة لكلا الجانبين وأعربت الدكتورة فايزة أبو النجا عن امتنانها لمساهمات كل شركاء مصر في التنمية وتطلعها إلى مزيد من التعاون التنموي البناء في المستقبل.

أصدرت وزارة التعاون الدولي المصرية التقرير السنوي للمساعدات الخارجية الانمائية عن العام 2007، ويلقي التقرير الضوء على الاتجاهات الحديثة للمساعدات الانمائية، وتنمية قطاع الصناعات التحويلية ودوره المحوري في دفع عجلة التنمية في مصر.

وأشارت وزيرة التعاون الدولي الدكتورة فايزة أبو النجا في مقدمة التقرير إلى أهمية تنمية وتحديث



• د. فايزة أبو النجا

قطاع الصناعات التحويلية لدوره الفعال في تنمية كل من الاقتصاد القومي والتجارة الخارجية، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يلعبه في خلق فرص العمل المطلوبة. وأضافت أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية الصناعية والتي تتضمن زيادة أنشطة البحث والتطوير، دعم التكنولوجيا لبناء قدرات مصر البحثية والتكنولوجية، المضي قدماً في المزيد من الإصلاحات في مجال التعليم،



يتواصل العمل لتركيب توربينات سد مروى العشر، وقد زادت القدرة الكهربائية بعد الانتهاء من التوربينات الأولى والثانية والثالثة والرابعة من 500 ميغاواط إلى 750 ميغاواط بعد الانتهاء من التوربينة الخامسة والسادسة، ويستمر العمل ليكتمل دخول التوربينات العشر جميعاً للشبكة القومية العام المقبل 2010م. وكان الرئيس السودانى عمر البشير دشّن عمل التوربينة السادسة بالسد ما يؤذن بدخول 750 ميغاواط من كهرباء سد مروى للشبكة القومية فى السودان وايضاً بالمدى الزمنى المعلن من وحدة تنفيذ السدود لدخول الكهرباء بمواقيت معلومة.

بعد دخول التوربينة السادسة الخدمة

سد مروى يغطي 50% من الشبكة القومية للكهرباء فى السودان

فائض فى إنتاج الكهرباء

وأوضح مدير إدارة التشغيل بسد مروى المهندس جعفر على البشير أن سد مروى أصبح يمد الشبكة القومية للكهرباء بـ50% من إنتاجها الحالى بعد دخول التوربينتين الخامسة والسادسة واللتين تم الاحتفال بهما فى 18 أغسطس الماضى وكانت الإنتاجية السابقة قد وصلت إلى 30% فى مايو الماضى.

وأضاف ان التوربينات التى تعمل الآن عددها 6 توربينات تنتج 750 ميغاواطاً وأن إنتاج الكهرباء فى سد مروى حالياً يفيض عن حاجة الشبكة القومية للكهرباء، ولكن لأغراض تخص الشبكة القومية واستعداداتها لتقبل الكهرباء تم التحكم فى الإنتاج حسب المتطلبات المطلوبة وأبان أن التحكم الأوتوماتيكي يسمح فقط بحجم الكهرباء المطلوبة.

ومن جانبه قال المهندس المقيم بمحطة توليد كهرباء سد مروى محجوب عيسى إن التوربينات التى دخلت إلى الشبكة القومية للكهرباء من سد مروى عددها 6 توربينات بطاقة إنتاجية تبلغ 750 ميغاواط بواقع 125 ميغاواط ساعة التوربينة وتغذي الشبكة القومية يومياً بحوالى 11 ميغاواط ساعة.

وأضاف إن السعة المتاحة حتى الآن من توليد سد مروى تعادل تقريباً حوالى 80% من السعة الموجودة من التوليد الحرارى والمائى وتمد الشبكة بحوالى 50% من احتياج الطاقة اليومى. وما يميز وحدات سد مروى أنها وحدات كبيرة وذات الإنتاجية الأكبر فى الشبكة ولذلك لها تأثير كبير فى استقرار الشبكة، ولها القدرة على امتصاص الصدمات الكبيرة التى قد تتعرض لها الشبكة مما يقلل من احتمال حدوث إظلام كامل، كما لها سرعة استجابة الماكينات لتتعاوم مع زيادة وانخفاض الأحمال، وفى حالة حدوث إظلام تام يمكن إرجاعه فى زمن قليل.

وأكد المهندس محجوب عيسى أن دخول وحدات سد مروى إلى الشبكة القومية سوف يعطى دفعة قوية للتنمية فى البلاد بتحريك الاقتصاد السودانى من خلال إنتاج الطاقة الكهربائية التى تمثل عصب التنمية والمحرك الأساسى لقطاعات الصناعة والزراعة والأنشطة الحرفية وغيرها من الأنشطة التى تصب فى قائمة التنمية.

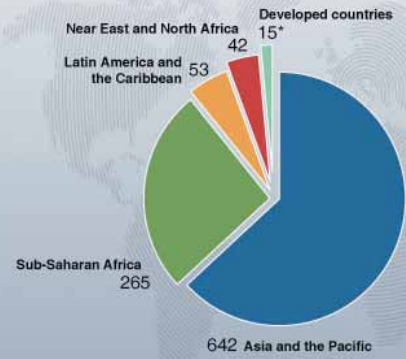
المهندس جعفر البشير:
إنتاج الكهرباء فى سد مروى
حالياً يفيض عن حاجة
الشبكة القومية للكهرباء



الـ « فـاـو » وبرنامج

الغذاء العالمي أصدر تقرير الجوع 2009

More than 1.02 billion hungry people



FAO estimates that 1.02 billion people are undernourished worldwide in 2009. These are more hungry people than at any time since 1970, the earliest year for which comparable statistics are available.

Hunger has increased not as a result of poor harvests but because of high domestic food prices, lower incomes and increasing unemployment due to the global economic crisis. Many poor people cannot afford to buy the food they need.

The chart on the left shows where the world's hungry people live.

- ▶ Hunger at a glance
- ▶ Policy brief
- ▶ More graphs

*Millions of people

2009

◆ **بليون جائع في العالم**
.. 42 مليوناً منهم في الشرق
الأوسط وأفريقيا

◆ **فاو تشدد على مكافحة**
الجوع في ظل الازمة العالمية
وكلينتون تعتبر محاربتة
تحدياً عالمياً

◆ **الجفاف يفاقم الجوع**
في شرق القارة وتوقعات
بمستقبل قائم لمحاويل
القرن الافريقي

ألحق التصاعد العنيف للجوع في العالم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الراهنة، أشد الأضرار بأفقر الفقراء لدى البلدان النامية، وأماط اللثام عن نظام عالمي غذائي هش لا بد من إصلاحه، كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) وبرنامج الأغذية العالمي (واي أف بي) في تقرير مشترك.

وتقدر «فاو» أن الآثار المجتمعة للأزمة الغذائية والاقتصادية، دفعت بأعداد الجوع في أنحاء العالم إلى حدود قياسية عليا أرست سابقة تاريخية، بعدما تجاوز عددهم البليون.

ويكاد الذين ينقصهم الغذاء في العالم، يقيمون في البلدان النامية. ففي آسيا والمحيط الهادئ ثمة ما يقدر بنحو 642 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ الجوع 265 مليوناً، وفي أميركا اللاتينية والكاريبي 53 مليوناً، وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 42 مليوناً، في مقابل 15 مليوناً من الجوع لدى البلدان الصناعية.

وأورد هذه الإحصاءات تقرير المنظمة السنوي حول الجوع، «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009»، الذي صدر هذه السنة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، وروعي أن يأتي إصداره تحديداً قبيل بدء الاحتفالات الدولية بيوم الأغذية العالمي في 16 تشرين الأول (أكتوبر) الجاري.



الاولمبي كارل لويس والمغنيان انغون وفاني لو إضافة إلى بطل كرة القدم باتريك فييرا. من جهة أخرى اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، أن التوقعات عن المحاصيل لهذه السنة، قياساً إلى معدلات سقوط الأمطار التي جاءت دون المتوسط، فضلاً عن استمرار النزاعات والتشرد السكاني، «تشكل عوامل تُفاقم وضع الأمن الغذائي المُزعزع في منطقة القرن الإفريقي».

الأمم المتحدة تعبر الف

يقتصر على المؤسسات الحكومية فقط، بل يستشري في مختلف المنظمات الأهلية». وأشار إلى «إحراز بعض التقدم في مكافحة الفساد في أفريقيا، مع مبادرة دول كثيرة فيها إلى تطبيق قوانين قوية، وإنشاء مؤسسات لهذا الغرض». ودعا التقرير دول القارة الأفريقية إلى «مضاعفة جهودها ومساعدتها الرامية إلى مكافحة الفساد واستئصاله باتباع وسائل عدة لذلك، من بينها توفير أجواء ملائمة للاستثمار والاهتمام بقضايا التنمية

■ حذر التقرير الثاني للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا حول الحكم الرشيد في القارة السمراء، من «تفشي الفساد في مختلف المناطق» واعتبر أن الفساد «لا يزال عقبة رئيسية، تحول دون تقدم أفريقيا وتعوق نموها وتحقيق أهدافها التنموية، على رغم ازدياد الوعي بضرورة مكافحته وإنشاء مؤسسات كثيرة لهذا الغرض». وأوضح التقرير، الذي أُطلق في مقر اللجنة في أديس أبابا، أن الفساد «لا

اتجاه طال عقداً

وحتى قبل الأزمات الأخيرة، ظل عدد الذين ينقصهم الغذاء في العالم يتزايد ببطء، ولو بثبات طيلة العقد الماضي، كما أكد التقرير المشترك. ومع التقدم الجيد الذي أحرز في ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي في تقليص الجوع المزمن، بفضل تكثيف الاستثمار في الزراعة، استجابة للأزمة الغذائية العالمية أوائل السبعينات، إلا أن الفترتين بين 1995 - 1997 و2004 - 2006 ما لبثتا أن شهدنا هبوطاً حاداً في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية «أودي آ» في أعداد الجياع وفي أقاليم العالم جميعها، باستثناء أميركا اللاتينية والكاريبي. ونتيجة للأزميتين الغذائية والاقتصادية لاحقاً، تأكلت المكاسب المتحققة سريعاً.

وفي الأحوال كافة، تشدد «فاو» على أن الزيادة في أعداد الجياع - خلال فترات الأسعار المنخفضة والرخاء الاقتصادي، أو الزيادة الحادة في أعدادهم خلال فترات ارتفاع الأسعار المفاجئ والكساد الاقتصادي، - أظهر في الحالتين ضعف «نظام حوكمة الأمن الغذائي العالمي».

ويقول المدير العام للمنظمة جاك ضيوف، إن «زعماء العالم ردوا بقوة على الأزمة المالية والاقتصادية ونجحوا في تعبئة بلايين الدولارات في فترة وجيزة. والتحرك القوي ذاته مطلوب الآن للتغلب على الجوع والفقر». وأضاف ضيوف أن «تصاعد عدد الجياع لم يعد مقبولاً. فنحن نملك الوسائل الاقتصادية والتقنية لمحو الجوع، أما المفقود فهو الإرادة السياسية الأقوى لاجتثائه إلى الأبد، إذ أن الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية يبيح الحل لأن قطاعاً زراعياً معافى لا غنى عنه في التغلب على الجوع والفقر فحسب بل ولضمان النمو الاقتصادي الكلي والسلام والاستقرار في العالم».

من جهة أخرى دعا المدير العام لـ «منظمة الأغذية والزراعة» (فاو) جاك ضيوف إلى مكافحة المجاعة في حين يواجه العالم «أزمة غير مسبوقه» مع تجاوز عدد الجياع بليون شخص. وقال ضيوف في افتتاح اليوم العالمي للتغذية في مقر المنظمة التابعة للأمم المتحدة بروما إن الصعوبات المادية حدت بشكل كبير من حصول الأكثر فقراً على الغذاء.

وأضاف: «بما أن الدول النامية باتت أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي على الصعيد المالي والتجاري، بات لانخفاض الطلب أو العرض العالميين أو الاعتمادات المتاحة، تداعيات فورية عليها». ودعا ضيوف حكومات العالم إلى زيادة حصة الزراعة في المساعدات الحكومية للتنمية إلى 17 في المئة، أي إلى مستواها عام 1980 في مقابل خمسة في المئة حالياً.

وعين ضيوف خمسة «سفراء نوايا حسنة» جدد هم شخصيات سياسية وثقافية ورياضية يفترض بهم نشر رؤية «فاو» لعالم خال من الجوع. وهؤلاء هم مصمم الأزياء بيار كاردان والبطل

مهسر خارج خريطة

الجوع .. لكنها تعاني الفقر

قال منسق برامج اليوم العالمي للغذاء للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الدكتور إسماعيل أبوزيد، أن مصر لا تقع على خريطة الجوع العالمية، ولكنها في الوقت نفسه تعاني من الفقر .

وأضاف أبوزيد إن برنامج الغذاء العالمي يقوم حالياً بتنفيذ أكثر من 52 مشروعاً في مصر للحد من الفقر لدى الفئات الأقل دخلاً، خاصة في محافظات الصعيد، مشيراً إلى أنه يجري حالياً أيضاً تنفيذ مشروع مشترك مع وزارتي التضامن الاجتماعي والتربية والتعليم لتحسين جودة الوجبة الغذائية بالمدارس، للحد من معدلات تسرب تلاميذ المدارس والمساهمة في حل مشكلة سوء التغذية.

وأكد المسؤول الدولي أن الدول الغنية تقدم الغذاء للدول النامية بشروط تعسفية، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلع الغذائية في السوق الدولية، وبالتالي تدهور الوضع الغذائي في البلدان الفقيرة، داعياً إلى ضرورة توافر الإرادة السياسية لدى الدول الغنية جنباً إلى جنب مع توافرها أيضاً لدى الدول الفقيرة أو النامية.

وذكر أن هناك أكثر من 20 ألف طفل يموتون يومياً بسبب الجوع ونقص الغذاء، على الرغم من أن إنتاج العالم من الحبوب يصل إلى 2300 مليون طن، تفي بالاحتياجات العالمية للاستهلاك، وتفيض عن الاستهلاك بنحو 140 مليون طن.

وأوضح أن هناك مبررات وراء قيام المنظمات الدولية في البحث عن حلول عملية لهذه المشكلات في ظل ارتفاع أعداد المهديين بالموت جوعاً لأكثر من مليار و20 مليون نسمة.



ورجّحت أن «يرتفع عدد السكان المعتمدين على المعونة في الإقليم، ويبلغ حالياً 20 مليون نسمة، مع انقضاء الوقت خلال موسم الجوع، تحديداً في صفوف المزارعين الحديين والرعاة، وسكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المتدني». ولم تستبعد المنظمة استناداً إلى ضعف القوة الشرائية للأسر الزراعية، أن «تدهور حال الأمن الغذائي أكثر فأكثر». وفي حال الرعاة تحديداً.

ساد عقبة أمام النمو في أفريقيا

الاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء دور أكبر لوسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني، وتحسين أجور الموظفين الحكوميين لتشجيعهم على مقاومة إغراء قبول رشاًوى». ولفت التقرير إلى أن الصورة الإجمالية للحكم الرشيد في القارة السمراء «تعكس بعض التقدم ولو كان طفيفاً». ولاحظ أن «دولاً أفريقية سجلت تقدماً ولو هامشياً في مؤشرات حقوق الإنسان وحكم القانون والتطبيق الفاعل لها وللسلطتين

التنفيذية والقضائية، إلى جانب استقلال جمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام» ورصد التقرير مؤشرات إيجابية «تتصل بالسياسات المشجعة على الاستثمار، التي سجلت تحسناً نسبته 6 في المئة مقارنة بعام 2005، وإدارة الاقتصاد ومنظومة الضرائب اللذين تحسن أدؤهما بنسبة 3 في المئة». كما لفت إلى «تقدم ملحوظ في انخراط المرأة الأفريقية ومشاركتها في أوجه الحياة العامة».

اتفاقات تعاون مع ألمانيا قيمتها 110 ملايين دولار 480 مليون دولار لتمويل 14 مشروعاً في اليمن

كشفت إستراتيجية المساعدة القطرية للمصرف الدولي في اليمن والتي تغطي السنوات 2010-2013، أن المؤسسة الدولية للتنمية ستقدم لليمن 140 مليون دولار في عام 2010، و 100 مليون في 2011، و 120 مليوناً في 2012، و 120 مليون دولار أخرى في عام 2013. وأشارت الإستراتيجية التي أقرها مجلس المدراء التنفيذيين للمصرف الدولي في 28 أيار (مايو) الماضي، إلى أنه سيمول في عام 2010 خمسة مشاريع تشمل البرنامج الثاني لتطوير مدن الموانئ بتكلفة 35 مليون دولار، ومشروع طاقة الرياح في المخا بتكلفة 20 مليون دولار، والمشروع الثاني للتعليم العالي بتكلفة 10 ملايين دولار، ومشروع مكافحة البلهارسيا بتكلفة 20 مليون دولار، والمشروع الرابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بتكلفة 55 مليوناً.

وبحسب البرنامج تنفذ في 2011 أربعة مشاريع تشمل تحديث المالية العامة والتنمية الحضرية المتكاملة، والصحة والسكان، وسياسة التنمية لإصلاح الدعم. كما ستمول مجموعة المصرف الدولي ثلاثة مشاريع في عام 2012 هي تطوير التعليم الأساسي (تمويل إضافي) بـ 40 مليون دولار، والمشروع الرابع للأشغال العامة بـ 40 مليون دولار أيضاً، وتحسين سبل الوصول إلى المناطق الريفية (تمويل إضافي) بمبلغ مماثل.

وفي 2013 سيتم تمويل مشروعين لتحسين قطاع المياه (تمويل إضافي) بـ 90 مليون دولار، ومشروع تطوير الزراعة بـ 30 مليون دولار.

وأشارت الإستراتيجية إلى ما وصفها بـ «عمليات محتملة للسنوات الأخيرة، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 125 مليون دولار تشمل قرضاً لسياسات التنمية المعنية بالقطاع، ومشروع الغاز الطبيعي، وحماية مدينة إب من السيول، ومشروع كهربائي وآخر لصندوق الرعاية الاجتماعية.

إلى ذلك وقع اليمن وألمانيا اتفاقات تعاون تنموي مالي وفني حتى 2010، تقدم بموجبها الحكومة الألمانية لليمن 79 مليون يورو (نحو 110 ملايين دولار).

وكانت ألمانيا أعلنت تقديم مليون و500 ألف يورو لمساعدة السكان المتضررين من المواجهات العسكرية في محافظة صنعاء.

فيما البنك الدولي يقرضها

500 مليون دولار لإصلاح النظام المصرفي



1.2 مليار دولار لمصر منحة لا ترد من صندوق النقد

وافق صندوق النقد الدولي على تخصيص 1.2 مليار دولار لمصر، كمنحة لا ترد، وذلك تقديراً لدور مصر في عبور الأزمة المالية بأقل الخسائر، وتحقيق معدل نمو 4.2% في ظل تداعيات الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى صرح د. عثمان محمد عثمان، وزير التنمية الاقتصادية، بأن المؤسسات المالية العالمية أشادت بالاقتصاد المصري، وقدرته على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال إجراءات اتخذتها الحكومة قبل الأزمة في إطار الإصلاح الاقتصادي، وما واكبه من إصلاح مصرفي إلى جانب لجوء الحكومة إلى ضخ استثمارات جديدة في مجالات البنية الأساسية، كالطرق، والموانئ، ومحطات المياه، والصرف الصحي، والكباري، وغيرها من المشروعات الداعمة لمسيرة الإصلاح الاقتصادي.

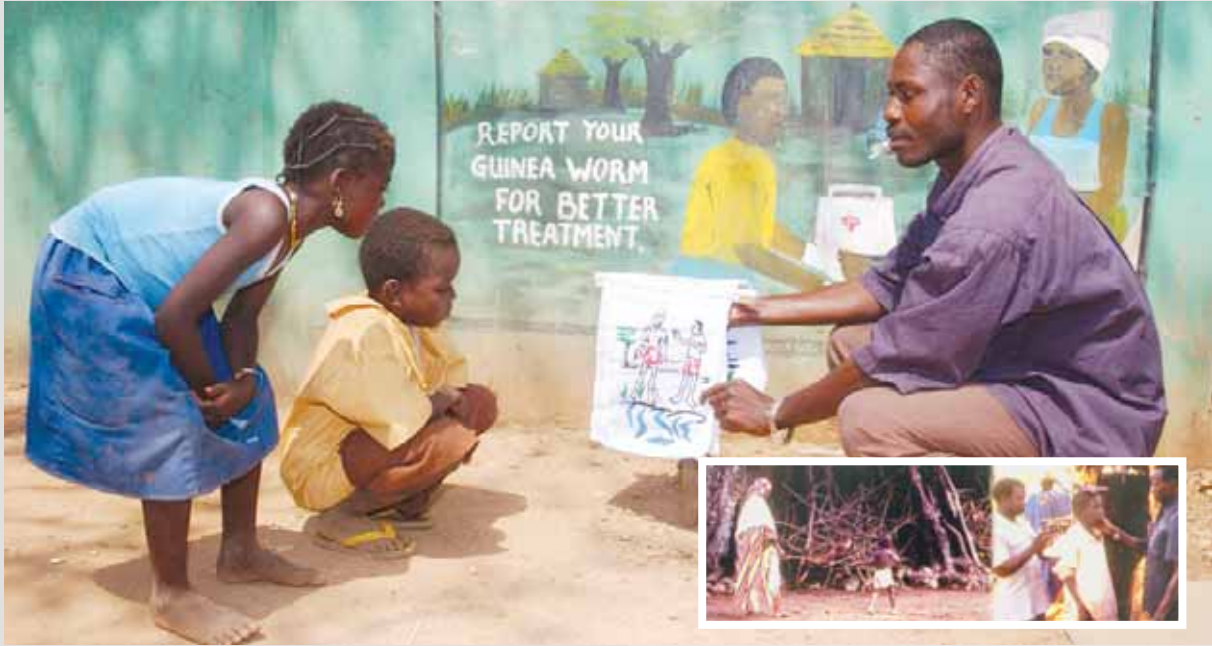
من جهة أخرى عرض البنك الدولي تقديم قرض لمصر 500 مليون دولار قرضاً ميسراً على مدى 20 سنة، وبفترة سماح ست سنوات لإصلاح البنوك العامة المتخصصة المتمثلة في بنكي العقاري العربي، والتنمية الزراعية.

وجاء العرض تأكيداً للنجاح الكبير في إدارة البنك المركزي لقرض قيمتها 1.5 مليار دولار من البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي لإعادة هيكلة بنوك القطاع العام التجارية، متمثلة في البنك الأهلي ومصر.

وكان خبراء صندوق النقد الدولي قد أشادوا - خلال اجتماعاتهم السنوية الأخيرة - بتجربة الإصلاح المصرفي المصرية، مؤكدين أن هذا الإصلاح أنقذ مصر من تبعات الأزمة المالية العالمية.

الجوع تجاوزوا بليوناً والاستثمارات الزراعية تحتاج 14 بليون دولار إضافية سنوياً

البنك الدولي يرسم خطته الزراعية لمرحلة 2010 - 2012



واستمرارها. وتلحظ تقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء الحاجة إلى استثمارات عامة بقيمة 14 بليون دولار إضافية سنوياً في البلدان النامية، إذا كان العالم يريد أن يفي بالهدف الإنمائي للألفية الجديدة المتعلق بتقليص عدد الفقراء والجوع بمقدار النصف بحلول 2015.

المجموعة تزيد الدعم

يتوقع البنك الدولي زيادة مساندته للزراعة من 4.1 بلايين دولار سنوياً في السنوات المالية من 2006 إلى 2008 إلى ما بين 6.2 و 8.3 بلايين دولار في السنوات المالية من 2010 إلى 2012، بما يوازي 13 إلى 17 في المئة من إجمالي ارتباطات البنك المرتقبة.

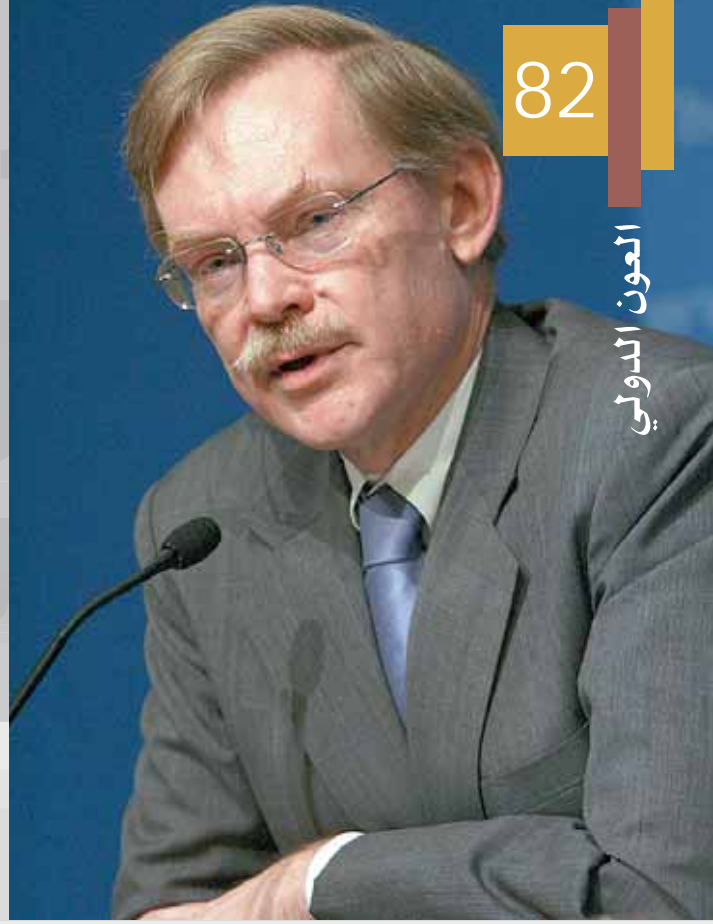
واستجاب البنك لأزمة الغذاء العالمي في شكل مباشر من خلال تسريع صرف نحو 1.2 بليون دولار من موارده الذاتية و 200 مليون دولار من التمويل الخارجي من طريق البرنامج العالمي للتصدي لها، والتخفيف من الضرر الناجم عن الارتفاع في أسعار الغذاء ومساعدة البلدان على التكيف مع ارتفاع الأسعار وتقلبها. وأفادت المساندة التي قدمها البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء التابع للبنك من أجل إمدادات الغذاء على المدى القصير، 5.8 ملايين أسرة زراعية، بينما يقدر عدد من شملتهم الحماية الاجتماعية واستفادوا من برامج التغذية بنحو 1.5 بليون شخص.

■ عرضت مجموعة البنك الدولي خطة عملها المعنية بالزراعة بين عامي 2010 و2012، ولخصت منهجيتها على موقع البنك الدولي الإلكتروني، مبررةً وضعها بكون نحو 800 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية حتى قبل حصول أزمته الغذاء والاقتصاد. بينما تلحظ التقديرات أن الذين يعانون من الجوع تجاوزوا البليون، والحاجة إلى 14 بليون دولار استثمارات عامة في البلدان النامية، وحالياً ثمة جهد عالمي يتزايد لمواجهة هذه المشكلة الأطول أمداً.

ومهد الموقع لوضع الخطة، عارضاً اهتمام الدول بمكافحة الجوع، فذكر أن قادة العالم اتفقوا في الاجتماعات العالمية التي أجريت في الأونة الأخيرة على مساندة مبادرة ببلايين الدولارات لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل. ولا تزال المناقشات جارية.

تذكر خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالزراعة بين 2010 و2012 أن «هذه الاتجاهات تشكل ضغوطاً متزايدة على أسعار الغذاء، وتؤدي إلى زيادة إزالة الغابات من أجل توسيع رقعة زرع المحاصيل وما يترتب عليها من آثار مناخية مصاحبة. وتوجد حاجة ملحة الآن لاستثمارات كبيرة لتنمية الإنتاج الزراعي».

وتركز خطة العمل هذه على مساعدة البلدان النامية لزيادة إنتاجها الزراعي، وربط المزارعين بالسوق، وتسهيل الحصول على الدخل غير الزراعي في الأرياف، وتعزيز الخدمات البيئية



Zolek

زوليك: الدوليان يحتاجان أمم

موردهما المالية المحدودة وتنوعها، ولفت في الوقت ذاته إلى أن البنك لم يواجه صعوبات في منح القروض خلال الأزمة الاقتصادية بسبب بنيته الرأسمالية القوية، لكنه، ونظراً إلى ما طرح من أساليب مختلفة للتمويل إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط يحاول الآن إيجاد مصادر إضافية لرأس ماله.

وقال زوليك، الذي تحدث قبيل بدء اجتماعات «البنك» و«الصندوق» في اسطنبول، إنه سيطلب من بعض الدول زيادة مساهماتها المالية للبنك، ليستطيع أن يواجه ازدياد الطلب من قبل الاقتصادات الناشئة، على رغم إدراكه أن ميزانيات الدول الغنية مثقلة بالأعباء بسبب الأزمة المالية العالمية.

نقص خطير في التمويل

وحذر «البنك» من أنه سيبدأ في مواجهة نقص خطير في التمويل بحلول منتصف العام المقبل، ما لم يحصل

أعلن رئيس مجموعة البنك الدول روبرت زوليك أن عام 2009 سيستمر صعباً على جميع دول العالم، رغم الانتعاش البسيط الذي ظهر أخيراً، وأكد أيضاً مدير صندوق النقد دومينيك ستروس - كان، أن على رغم بوادر الانتعاش هذه، يجب التنبيه إلى بعض الأخطار.

وأكد زوليك في كلمة ألقاها في إطار الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد في اسطنبول، أن عدم الاستقرار سيستمر في 2010 خصوصاً بالنسبة إلى الصادرات والعائدات السياحية في الدول النامية. وأشار إلى أن وكالة التنمية الدولية ستمنح المساعدات إلى الدول الفقيرة لأن شعوبها هم الأكثر تضرراً من الأزمة. واعتبر أن الأزمة كان لها أثر عميق على الصحة والتعليم والتغذية، ولفت إلى أن هذه المجالات يجب أن تستفيد من المساعدات.

وأعلن أن البنك والصندوق الدوليين أجريا دراسات لتعزيز

Robert

والألمساعدة البلدان الأشد فقراً

وفي السنة المالية الماضية ازدادت أقراض البنك الدولي إلى ثلاثة أمثاله للدول ذات الدخل المتوسطة، ليلبلغ 33 بليون دولار، مقارنة مع 140 بليوناً في السنة المالية الحالية، وازدادت قروضه ومنحه التي لا ترد 25 في المئة إلى 14 بليون دولار للدول الأشد فقراً.

وقال زوليك إنه في حين تقود الهند والصين الانتعاش العالمي، فإن دولاً أخرى في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، قد تكون محركاً أيضاً للنمو عن طريق تعويض تراجع الطلب في الاقتصادات المتقدمة. وتحدث عن جهود البنك الدولي في إنشاء «صندوق للكوارث» لمساعدة إندونيسيا والفلبين، اللتين ضربتهما الزلزال وغيرهما من دول المنطقة.

وأعرب من ميله إلى اعتماد اقتصاد عالمي متعدد القطبية، بقوله: «اقتصاد متعدد القطبية أقل اعتماداً على المستهلك الأميركي، يكون اقتصاداً أكثر استقراراً».

على مزيد من موارد المال من الدول الأعضاء، وأضاف في حين بدأت اقتصادات تشهد دلائل على الانتعاش، فإن أفقر دول العالم ما تزال متضررة من تراجع التجارة العالمية وانخفاض تحويلات العاملين من مواطنيها في الخارج وتراجع إيرادات السياحة.

ودعا الدول الأعضاء إلى دعم اقتراح لتسهيل ائتماني، يمكن الدول المنخفضة الدخل من مواجهة الأزمات، وحماية برامجها الاجتماعية خلال الأزمات المالية في المستقبل.

وقال زوليك: «كسرنا التراجع في أسواق المال لكن من السابق لأوانه بالتأكد، إعلان تحقيق النجاح».

وأضاف «لحسن الحظ لم يعد الخطر القائم اليوم يتعلق بانهيار الاقتصاد، بل بالمبالغة في الرضى عن الذات، إذا انحسرت الأزمة سيكون هناك ميل طبيعي للعودة على ما كان الحال. وسيكون من الأصعب إقناع الدول بالتعاون».

الصندوق الكويتي

ركيزة من ركائز التنمية المعاصرة

انه لمن دواعي غبطتي وسروري وبمناسبة إصدار هذا العدد التذكاري الخاص من مجلة (الصندوق) لمرور (48) عاماً على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن أتقدم لسعادة مدير الصندوق وللإخوة العاملين معكم بأسمى آيات التهاني والتبريكات على ما أحرزه الصندوق الكويتي من تقدم وازدهار وما حققه من نجاح وتميز طيلة هذه السنوات بفضل رؤيتكم المستنيرة، وجهد ومثابرة كوكبة من النبوغ المهني التي يزخر بها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية وكوادره الكريمة التي تفخر برئاستكم لها.

إن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يعتبر أول قناة رسمية لدولة الكويت، تجلى دوره الرائد من خلال قيامه بمد يد العون للدول النامية ومساعدتها في تنفيذ برامج التنمية فيها، حيث أتت فكرة إنشائه لإدراك حقيقة أزمة التنمية التي يواجهها العالم، فعلى الرغم من صغر حجم دولة الكويت إلا إنها مهتمة بوضع جزء من مواردها في خدمة القضية التنموية ومساعدة الدول النامية في تنمية اقتصادياتها وبوجه خاص مدها بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة لتمويل تنفيذ برامج التنمية فيها على أسس فنية واقتصادية سليمة تكفل نجاح المشروعات الممولة وتحقق للدول المستفيدة القدر الأكبر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

ويشرفني بهذه المناسبة أن انوه بالعلاقات التاريخية الأخوية المتجذرة التي تربط البلدين الشقيقين البحرين والكويت وما تتمتع به من خصوصية مميزة وما تقدمه دولة الكويت من دعم ومساندة لمملكة البحرين من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بشقيها الاقراضي عن طريق تقديم القروض الميسرة للمشاريع التنموية في مختلف القطاعات، وتقديم المنح الخاصة لتمويل بناء وتجهيز المراكز الصحية والتعليمية، وما يحققه هذا الدعم في التنمية الاقتصادية والخطط التنموية في مملكة البحرين.

فبهذا كله استطاع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن يحقق لنفسه مكانة مرموقة بين مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية ليس فقط لما يقوم به باعتباره أعرق مؤسسة في الشرق الأوسط، ولكن أيضاً لما يقوم به من دور فعال في مجال التنسيق مع هذه المؤسسات لوضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تعوق تنفيذ المشروعات بوجه عام.

تمنياتي لكم وللصندوق ولجميع كوادره الكريمة المزيد من التوفيق والنجاح لكل ما من شأنه رفعة دولة الكويت الشقيقة وعزتها وتقدمها في ميدان التنمية والاقتصاد والذي يعتبر بحق ركيزة من ركائز التنمية المستدامة في عالمنا المعاصر.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم



* يقلم سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت خليفة بن حمد آل خليفة